

وقوع 579 حادثاً مرورياً نتج عنها وفاة (54) شخصاً بأمانة العاصمة

قضايا وناس / وائل شرحة



لقي 54 شخصاً مصرعهم خلال الربع الأول من العام الجاري بسبب الحوادث المرورية التي بلغت 579 حادثاً مرورية شهدتها أمانة العاصمة، حيث تنوعت تلك الحوادث بين صدام وهدم وانقلاب وسقوط.

وأوردت شرطة سير الأمانة في تقريرها الربع الأول من العام الحالي أن الحوادث المرورية نتجت عنها إصابة 176 شخصاً بإصابات بليغة و398 شخصاً بإصابات بسيطة.. مؤكدة أن الخسائر المادية المقدرة نتيجة لتلك الحوادث بلغت (212,200,000) ريال.

وأرجعت شرطة سير الأمانة ارتفاع الحوادث والخسائر المادية والبشرية من هذه الحوادث إلى عدة أسباب منها الإهمال والسرعة والخلل الفني في المركبات، وعكس خط السير، بالإضافة إلى حالات أخرى.. وتتمنت إدارة المرور على الأخوة السائقين الالتزام بقواعد استخدام الطرق والسلامة للتقليل من الضحايا والخسائر التي يتكبدها الوطن والمواطن في الأرواح والممتلكات.

من جانبه أشار مدير شرطة سير أمانة العاصمة صنعاء العقيد/ محمد علي البحاشي إلى أن الربع الأول من العام الحالي شهد انخفاضاً في نسبة وقوع الجريمة مقارنة بالربع الأول من العام الماضي 2013م.. لافتاً إلى أن الانخفاض ناتج عن المتابعة المستمرة من قبل شرطة سير أمانة العاصمة وقيامهم بالعمل والواجب الملقى بأنواعها المختلفة..

وعلى عاتقهم بأكمل وجه، ودعا العقيد البحاشي السائقين والمارة إلى الالتزام بقواعد وقوانين السير والابتعاد عن السرعة الزائدة وأن وكذا الحرص على صيانة سياراتهم والاهتمام بها كون أكثر الحوادث المرورية ناتجة عن عدم صيانة المركبات بأنواعها المختلفة..

وحذر السائقين من التخالذ والإهمال في تسديد المخالفات المترتبة على سيارتهم، كون شرطة سير الأمانة تنفذ هذه الأيام حملات تفتيش على السيارات التي مسجل عليها مخالفات عديدة ولم تسدد بعد..منوها إلى أن شرطة سير العاصمة سجلت خلال الربع الأول من العام الحالي ما يقارب (161) مخالفة.

الحملة المرورية بالحديدة تضبط 80 دراجة نارية مخالفة

الثورة / يحيى كرد

تمكنت الحملة المرورية التي تنفذها إدارة شرطة السير بالتعاون مع إدارة أمن محافظة الحديدة ضبط الدراجات النارية غير المتزم سائقها بقواعد وأنظمة السير بالمحافظة وذلك بضبط أكثر من 80 دراجة نارية مخالفة حتى الخميس الماضي.

وقال العقيد علي العياني مدير عام إدارة شرطة السير بمحافظة الحديدة في تصريح لـ"الثورة" أن هذه الدراجات النارية التي يتم ضبطها بشوارع مدينة الحديدة نتيجة عدم التزامها بقواعد وأنظمة السير وتقوم بالمخالفات المرورية الجسيمة من خلال عدم الوقوف أمام إشارات المرور بالجولات معرضة حياة المارة في الشوارع للخطر من خلال الحوادث المرورية الخطيرة التي ترتكبها إلى جانب عدم احترام سائقها لرجال المرور.

وأشار العياني أنه سيتم اتخاذ العديد من الإجراءات القانونية ضد أصحاب هذه الدراجات النارية منها الدراجات النارية المرصمة سيتم تحرير بحقها مخالفات مرورية وفي حالة سداها سيتم أخذ تعهدات من أصحابها بعدم تكرار ارتكاب المخالفات المرورية وتسلمهم دراجاتهم النارية وفي حالة تكرار صاحب الدراجة النارية المخالفة بعد التعهد سيتم مصادرة دراجته النارية طبقاً لقرار مجلس الوزراء فيما الدراجات النارية غير المرصمة ستظل محتجزة إلى أن يتم ترقيتها طبقاً نحن بصدد إرسال مذكرة رسمية لرئيس مصلحة الضرائب لتخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على الدراجات النارية.. مؤكداً على أن الحملة المرورية ستتواصل إلى أن يتم إنهاء مشكلة المخالفات المرورية التي ترتكبها الدراجات النارية والمركبات واتخاذ الإجراءات القانونية ضد مرتكبيها.

قضايا وناس

الثورة

الأحد 20 جمادى الثانية 1435 هـ - 20 أبريل 2014م العدد 18049
Sunday : 20 Jumada Althanee 1435 - 20 April 2014 - Issue No. 18049

www.alhawanews.net

الدكتور يحيى الحريبي رئيس جمعية أطباء التخدير والعناية المركزة لـ «الثورة»:

التخدير ليس عملية عبثية كونه بداية العلاج أو سبباً للأخطاء الطبية

معاد القرشي



التخدير ذلك التخصص الطبي الهام في أوقات الخضوع للعمليات الجراحية والتي قد تكون عمليات خطيرة ومعقدة الأمر الذي يجعله من أولويات الإدارة الطبية الحديثة.

ومع تطور واقع التخدير الطبي جراء التطور العلمي الهائل في عالم اليوم ورفع قدرات الأخصائيين في طب التخدير إلا أن واقع التخدير في بلادنا لا يزال متقلاً بالعديد من الصعوبات ويتسلل جراء هذا الوضع العديد من الفنين الذين يمارسون التخدير بالخبرة ويسقط جراء ذلك العديد من الضحايا بسبب أخطاء لا تزال ملئ السمع والبصر.

لأهمية التخدير الطبي ومعرفة واقعه في بلادنا والصعوبات التي تعترض عمل أخصائيي التخدير وكيف ترتقي بمهنة التخدير وتحسن من ظروف معيشة العاملين في هذا التخصص الثورة" التقت الدكتور يحيى الحريبي رئيس جمعية أطباء التخدير والعناية المركزة وأستاذ طب التخدير بكلية الطب جامعة صنعاء، حيث أورد الدكتور الحريبي أن واقع التخدير الطبي في السابق كان قائماً على أساس استخدام مواد تخدير موضعية وسوائل وعبر الاستنشاق وكانت هذه المواد كثيراً ما تسبب مضاعفات خطيرة كما أن من يقوم بالتخدير في ذلك الوقت كانوا عبارة عن فنيين اكتسبوا الخبرة من الممارسة العملية ولا يمتلكون مؤهلات علمية، وفي اليمن أول من مارس التخدير الأطباء الروس سواء في الشمال أو في الجنوب ويمكن أن نقول إن التخدير وجد في اليمن منذ الستينات عبر الأطباء الروس، أما فنيو التخدير من اليمنيين فقد ظهروا بعد ثورة سبتمبر.

فقط إلى 12 مستشفى حكومي من أجل تقديم خدمة صحية لائقة للمواطنين، وقس على هذا واقع باقي محافظات الجمهورية.

وأردف العولقي: في أمانة العاصمة فقط نحتاج إلى 50 أخصائي تخدير ونحتاج لنفس العدد في كل محافظة حتى يكون هذا التخصص الطبي قادراً على تقديم خدمته للمواطنين بشكل آمن وبعيدا من الأخطاء التي يمارسها بعض الفنين ممن يمارسون هذا التخصص وهم قلة متبقية من الماضي لم يعملون على تطوير أنفسهم علمياً.

وأشار العولقي: التخدير ليس عملية عبثية

■ 170 أخصائي تخدير في الجمهورية لا يتناسب مع عدد السكان

■ كثير من أطباء التخدير في عداد العقول المهاجرة

■ حماية هذا التخصص الطبي من ممارسات البعض مسؤولة الدولة



المحافظة على الوظائف الهامة للجسم . وقال: طبيب التخدير يواجه كثيراً من الصعوبات أهمها التشوهات الخلقية مثل الشفة الأرنبية التي تؤثر عند إدخال أنابيب التنفس، وكذلك بعض الناس من المرضى يعانون قسراً في الرقبة أو بروز الفك إلى الأمام أو بعض من يعانون قصوراً في وظائف الكلى والكبد أو وجود بعض الأمراض الوراثية . مؤكداً أن أخطاء التخدير يمكن أن تأتي من عدم كفاءة من يقوم بعملية التخدير أو عدم توفر المواد المطلوبة والأجهزة المطلوبة وكذلك عدم إدراك المخدر بحالة المريض من كافة النواحي، كل هذا يمكن أن يحدث أخطاء فوجود الأخصائيين بجانب فنيي التخدير مهم سلامة المريض، وللأسف بعض الفنين يقوم بالتخدير مع معرفته أن عملاً مثل هذا يحتاج إلى خبرات وأجهزة ومعدات حديثة وهذا يحدث للأسف في بعض المستشفيات الخاصة الصغيرة التي يجب أن توفر نفس الأجهزة والمعدات والخبرات الموجودة في المستشفيات الكبيرة في جانب التخدير سواء كانت مستشفيات حكومية أو خاصة فسلامة الناس هي الأساس والغاية التي يجب أن نتحقق لكن لا يجب أن نكرس فكرة مفادها أن طبيب التخدير هو سبب حدوث الوفاة دائماً فهذا ليس



عدم تطبيق القوانين التي تحمي الحقوق والحريات أفقد الدولة هيبتها

الديني والأعراف اليمنية الأصيلة التي كانت تحظ على إغائة المهلول ونصرة المظلوم . وقال صلاح: إن بعض الانتهاكات تصدر من أطراف ليس لها علاقة بالخدمة وتزايدت في الفترة الأخيرة بسبب غياب سلطة القانون وضعف مؤسسات الدولة الأمنية التي تقع عليها مسئولية الحفاظ على أمن وحقوق المواطنين، وإن بعض الانتهاكات قد تحدث من إحدى مؤسسات الدولة أو أفراد يحتمون بها أو يستغلون مناصبهم فيها وهذه يتم مواجهتها وكشفها أولاً بأول بواسطة الجمعيات العاملة في مجال حقوق الإنسان وسائل الإعلام التي تخلق قضية رأي عام مناهضة لهذه الانتهاكات ويجب على الدولة أن تتبنى قرارات وإجراءات تحاسب المتكهنين لحقوق الإنسان وأن ترد الاعتبارات والحقوق لمن انتهكت حقوقه لتترسخ قيم ومبادئ راسخة لا يمكن تجاوزها مستقبلاً لا بحصانة ولا بتساهل.

تمنح المنتهك شرعية الاستمرار في غياب العدالة وغياب المسلمين المتفهمين بالدين وجوهره، ولهذا من الضروري الإفلات من ثقافات التبعية أيا كانت كونها تنفضي إلى السلبية والانهاضية والإخفاق لهذا قد نجد أحد دعاة حقوق الإنسان وناشطين هم أيضاً منتهكين لحقوق الإنسان.

من جانبه تطرق الدكتور عبد الملك الشرعي إلى العوامل التي زادت حدة الانتهاكات في اليمن ومنها: غياب القوانين والتشريعات والتي تكون واضحة العقوبات فيها والإزامية تطبيقها تجعل من السلطات تماطل بتطبيق أي عقوبة نظراً لعدم وضوح التشريع وكذلك عدم المصادقة على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والعمل على عكسها في القوانين المحلية، كل ذلك فيما يخص القانون، وهناك جانب مهم وهو ضعف السلطات وعدم قدرتها على تطبيق القانون يتمثل ذلك بالقدرة الضعيفة والإمكانيات اللازمة لتطبيق ذلك وهناك جانب ثالث وهو ثقافة المجتمع وروابط التواصل مع المجتمعات الحرة في العالم، وكثيراً ما تظهر الانتهاكات في المجتمعات المغلقة وكذلك المجتمعات التي تأخذ من الأديان ويسوء فهم وتعتز به وسيلة للانتهاك في حين أنه

خارج القانون وكذلك سطوة المشايخ والشخصيات الاجتماعية وقيادات الدولة وهذه الفئات هي التي ترتكب جرائم القتل ناهيك عن انتهاكات حقوق الإنسان ومن الصعب أن يطالها القانون. وموضحاً بأن الأحداث التي شهدتها اليمن مؤخراً والاحتجاجات أدت إلى ضعف مؤسسات الدولة، وخصوصاً الأجهزة الأمنية وضاعفت من انتهاكات العصابات وقطاع الطرق مستغلة الوضع الأمني المضطرب. داعياً إلى نشر ثقافة المحبة ونزع الكراهية في أوساط المجتمع والتعايش السلمي ونزع الأسلحة من كل الجماعات المسلحة والمشايخ ومنع السلاح داخل المدن الرئيسية كحد أدنى والعيش تحت مظلة الدستور والقانون وبناء دولة مدنية قولاً وعملاً لشعار نرفعه للمزيد.

الناشط الحقوقي شاهر المعقبى يرى بأن افتقارنا للثقافة المدنية يدمر في نفوسنا الثقة ويساعد المنتهك على ممارسة المزيد من الانتهاكات، وأضاف بأن غياب الوعي القانوني وعدم تطبيق ما تتعهد به الدولة من تفعيل القوانين وتطبيق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كل ذلك أسباب مجتمعة

في نظرها تطبيق لمعتقده بالإضافة إلى المحامات الحزبية والتي تعمل على إعاقة السلطات عن تطبيق القانون.

أجهزة العدالة

من جهته ذهب المحامي حمزة الشرعي بالحديث عن أجهزة العدالة إلى القول: إن أغلب أجهزة العدالة "الأمن، النيابة، القضاء" ليست على الوعي الكافي لمراعاة وحماية حقوق الإنسان وهو ما يسبب انتهاكات كثيرة لحقوق الإنسان، فالعبرة في حقوق الإنسان في اكتشافها وليس في اختراعها.

مؤسسات الدولة

فيما أشار الدكتور عبدالرحمن صلاح - جامعة صنعاء في حديثه إلى أن كلمة حقوق الإنسان كلمة مطاطة تفهم بمعايير ومستويات مختلفة وهذا سبب ضعف تفاعل الناس مع الجمعيات الناشطة في هذا المجال، فحقوق الإنسان الأساسية لم يتفق عليها في الغرب ومفهومهم لها تختلف عن المفهوم المقبول عربياً وإسلامياً وهذا ما يسبب الإرباك والشكوك ويضعف من تفاعل الجميع معها. ومع ذلك فإن الحقوق التي كفلها الإسلام للإنسان والأعراف اليمنية تنتهك يوميا في اليمن إما لضعف الوازع

الديني والأعراف اليمنية الأصيلة التي كانت تحظ على إغائة المهلول ونصرة المظلوم . وقال صلاح: إن بعض الانتهاكات تصدر من أطراف ليس لها علاقة بالخدمة وتزايدت في الفترة الأخيرة بسبب غياب سلطة القانون وضعف مؤسسات الدولة الأمنية التي تقع عليها مسئولية الحفاظ على أمن وحقوق المواطنين، وإن بعض الانتهاكات قد تحدث من إحدى مؤسسات الدولة أو أفراد يحتمون بها أو يستغلون مناصبهم فيها وهذه يتم مواجهتها وكشفها أولاً بأول بواسطة الجمعيات العاملة في مجال حقوق الإنسان وسائل الإعلام التي تخلق قضية رأي عام مناهضة لهذه الانتهاكات ويجب على الدولة أن تتبنى قرارات وإجراءات تحاسب المتكهنين لحقوق الإنسان وأن ترد الاعتبارات والحقوق لمن انتهكت حقوقه لتترسخ قيم ومبادئ راسخة لا يمكن تجاوزها مستقبلاً لا بحصانة ولا بتساهل.

الديني والأعراف اليمنية الأصيلة التي كانت تحظ على إغائة المهلول ونصرة المظلوم . وقال صلاح: إن بعض الانتهاكات تصدر من أطراف ليس لها علاقة بالخدمة وتزايدت في الفترة الأخيرة بسبب غياب سلطة القانون وضعف مؤسسات الدولة الأمنية التي تقع عليها مسئولية الحفاظ على أمن وحقوق المواطنين، وإن بعض الانتهاكات قد تحدث من إحدى مؤسسات الدولة أو أفراد يحتمون بها أو يستغلون مناصبهم فيها وهذه يتم مواجهتها وكشفها أولاً بأول بواسطة الجمعيات العاملة في مجال حقوق الإنسان وسائل الإعلام التي تخلق قضية رأي عام مناهضة لهذه الانتهاكات ويجب على الدولة أن تتبنى قرارات وإجراءات تحاسب المتكهنين لحقوق الإنسان وأن ترد الاعتبارات والحقوق لمن انتهكت حقوقه لتترسخ قيم ومبادئ راسخة لا يمكن تجاوزها مستقبلاً لا بحصانة ولا بتساهل.

الديني والأعراف اليمنية الأصيلة التي كانت تحظ على إغائة المهلول ونصرة المظلوم . وقال صلاح: إن بعض الانتهاكات تصدر من أطراف ليس لها علاقة بالخدمة وتزايدت في الفترة الأخيرة بسبب غياب سلطة القانون وضعف مؤسسات الدولة الأمنية التي تقع عليها مسئولية الحفاظ على أمن وحقوق المواطنين، وإن بعض الانتهاكات قد تحدث من إحدى مؤسسات الدولة أو أفراد يحتمون بها أو يستغلون مناصبهم فيها وهذه يتم مواجهتها وكشفها أولاً بأول بواسطة الجمعيات العاملة في مجال حقوق الإنسان وسائل الإعلام التي تخلق قضية رأي عام مناهضة لهذه الانتهاكات ويجب على الدولة أن تتبنى قرارات وإجراءات تحاسب المتكهنين لحقوق الإنسان وأن ترد الاعتبارات والحقوق لمن انتهكت حقوقه لتترسخ قيم ومبادئ راسخة لا يمكن تجاوزها مستقبلاً لا بحصانة ولا بتساهل.